

قم بالإدراج في الشريط الأيمن:

إبراهيم سيف

مركز الدراسات الاستراتيجية

عمان، الأردن

هاتف: +962 6 5355666

بريد إلكتروني: [ibrasweif@gmail.com](mailto:ibrasweif@gmail.com)

مؤشر الموازنة المفتوحة – الأردن 2010

معلومات ضئيلة – معلومات الحد الأدنى – بعض المعلومات – معلومات مهمة – معلومات شاملة  
إجمالي النقاط: 50 من أصل 100 نقطة. يوفر للجمهور بعض المعلومات في تقارير الموازنة التي تقدمها.

كيف تقارن الأردن بجيرانها؟

نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة في ثلاث دراسات مسحية

النتائج الرئيسية

تم استخدام نقاط عدد 92 سؤالاً مستمداً من مسح الموازنة المفتوحة (انظر مربع النص) لتجميع نقاط أهداف وتصنيفات الشفافية النسبية لكل دولة. وتشكل هذه النقاط مؤشر الموازنة المفتوحة.

يعد مجموع نقاط الأردن البالغ 50 نقطة هو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأعلى من المتوسط العالمي. لكن مجموع نقاط الأردن يشير إلى أن الحكومة لا توفر للجمهور إلا بعض المعلومات عن موازنة الحكومة المركزية وأنشطتها المالية أثناء سير السنة المالية، مما يجعل من الصعب على المواطنين مساعلة الحكومة عن إدارتها للأموال العامة.

وقد انخفض مجموع نقاط الأردن من 53 إلى 50 درجة في الفترة من 2008 حتى 2010.

المعلومات الواردة في تقارير الموازنة الحكومية

مدى كفاية وتوفر تقارير الموازنة الثمانية الرئيسية

التقرير	مستوى تقدير المعلومات*	حالة النشر
بيان ما قبل الموازنة	C	تم نشره
مشروع موازنة السلطة التنفيذية	C	تم نشره
تقرير الموازنة المقررة	B	تم نشره
تقرير موازنة المواطنين	E	لم ينشر
تقرير خلال السنة	A	تم نشره
مراجعة نصف السنة	E	تم إعداده ولم ينشر
تقرير نهاية السنة	D	تم نشره
تقرير تدقيق الحسابات	D	تم نشره

\* تم حساب درجات شمولية المعلومات الواردة في كافة التقارير ومدى إمكانية الاطلاع عليها من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها بناءً على مجموعة فرعية من الأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل تقرير من هذه التقارير. وتم تصنيف متوسط النقاط التي تتراوح من 0 إلى 20 (معلومات ضئيلة) بالمستوى E، والتي تتراوح من 21 إلى 40 (معلومات الحد الأدنى) بالمستوى D، والتي تتراوح من 41 إلى 60 بالمستوى C (بعض المعلومات)، والتي تتراوح من 61 إلى 80 (معلومات مهمة) بالمستوى B، والتي تتراوح من 81 إلى 100 (معلومات شاملة) بالمستوى A.

يعد تقرير مشروع موازنة السلطة التنفيذية أهم مستند لسياسة الحكومة، حيث يعرض كيفية اعتزام الحكومة القيام بجمع الإيرادات، وجهات تخصيص هذه الأموال، وبالتالي وضع أهداف هذه السياسة موضع التنفيذ. وفي الأردن، لا يتسم تقرير مشروع الموازنة بالشمولية بالقدر الكافي، كذلك توجد فجوات كبيرة في المعلومات الواردة في مشروع الموازنة في المجالات التالية:

- عدم تقديم معلومات عن مدى تأثير اختلاف افتراضات الاقتصاد الكلي على الموازنة.
- يفتقر التقرير إلى وجود معلومات عن أنشطة مالية معينة التي قد تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الحكومة على تحقيق أهداف سياستها المالية وأهداف السياسة التي تنتهجها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأصول المالية وغيرها المملوكة للحكومة وكذلك المعلومات المتعلقة بالإفناق الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل الموازنة على معلومات غير كافية عن عمليات التحويل للشركات العامة، والأنشطة شبة المالية، ومتأخرات الإفناق، والالتزامات الطارئة والمستقبلية. ونظراً لانعدام هذه المعلومات، فلا يعرف الجمهور المركز المالي الفعلي للحكومة.
- يتضمن التقرير معلومات ناقصة عن المخرجات والنتائج.

يحدد بيان ما قبل الموازنة المعلومات الرئيسية التي تحدد الموازنة المقبلة للحكومة. وتنتشر الأردن بيان ما قبل الموازنة لكنه ليس شاملاً بالقدر الكافي لأنه يفتقر إلى التفاصيل مثل التفسير الشامل لإطار الاقتصاد الكلي والمالي للحكومة.

تصبح الموازنة المقررة بمثابة قانوناً للبلاد عند اعتمادها، وتوفر الموازنة المقررة المعلومات الأساسية اللازمة لجميع تحليلات الموازنة التي تجرى خلال السنة المالية. وبصفة عامة، ينبغي أن توفر الموازنة المقررة للجمهور البيانات التي يمكن أن يستخدمها لتقييم أولويات السياسة المعلنة للحكومة ومساعدتها. وتنتشر الأردن تقريراً شاملاً إلى حد ما عن الموازنة المقررة لكنها لا تعرض الموازنة المعالمة لكافة البرامج.

موازنة المواطنين عبارة عن عرض غير تقني لموازنة الحكومة يهدف إلى تمكين الجمهور - بما في ذلك الأفراد الذين ليسوا على دراية بالأموال العامة - من فهم خطط الحكومة. ولا تقوم الأردن بإعداد تقرير موازنة المواطنين.

توفر تقارير خلال السنة موجزاً بسير الموازنة أثناء السنة المالية. وتتيح هذه التقارير إجراء مقارنات بينها وبين أرقام الموازنة المقررة، مما يسهل إدخال تعديلات على الموازنة. وتقوم الأردن بنشر تقارير خلال السنة الشاملة.

تقدم مراجعة نصف السنة استعراضاً شاملاً لسير الموازنة في منتصف السنة المالية، كما تناقش أية تغييرات قد تطرأ على الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الموازنة المعتمدة. وتتيح المعلومات الواردة في هذا التقرير للحكومة والسلطة التشريعية والجمهور

التعرف على ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات فيما يخص الإيرادات أو النفقات أو الاقتراض للفترة المتبقية من السنة المالية أم لا. وتقوم الأردن بإعداد تقرير مراجعة نصف السنة ولكن لا تجعله متاحًا للجمهور.

يقارن تقرير نهاية السنة التنفيذ الفعلي للموازنة بالموازنة المقررة. ومن شأن تقارير نهاية السنة أن تطلع واضعي السياسات على السياسات الضريبية ومتطلبات الديون وأولويات الإنفاق الرئيسية، مما يسهل التعديلات في السنوات المالية المقبلة. وتقوم الأردن بنشر تقرير نهاية السنة لكنه بعيد عن الاتسام بالشمولية. فعلى سبيل المثال، لا يشمل التقرير تفسيرات للاختلاف بين مؤشرات الأداء الأصلي والنتائج الفعلية.

تقرير تدقيق الحسابات عبارة عن تقييم لحسابات الحكومة يجريه الجهاز الأعلى للرقابة، ويفيد عما إذا كانت الحكومة قد قامت بجمع الإيرادات وإنفاق الدخل الوطني وفقاً للموازنة المعتمدة، وما إذا كان إمساك الدفاتر الحكومية يتسم بالاتزان والدقة، وكذلك عما إذا كانت هناك مشكلات في إدارة الأموال العامة أم لا. وتقوم الأردن بنشر تقرير تدقيق الحسابات لكنه بعيد عن الاتسام بالشمولية لأنه لا يتضمن عمليات تدقيق معينة لجميع المصروفات.

#### المشاركة العامة ومؤسسات المساعدة

ثمة طرق أخرى، تتجاوز رفع مستوى إتاحة تقارير الموازنة الرئيسية وشموليتها، من خلالها يمكن جعل عملية الموازنة في الأردن أكثر شفافية. وهذا يشمل ضمان وجود سلطة تشريعية قوية وجهاز رقابي قوي يمكنهما القيام بالإشراف والرقابة الفعالة على الموازنة وكذلك إتاحة المزيد من الفرص لمشاركة الجمهور في عملية الموازنة.

#### هل أجهزة الإشراف والرقابة فعالة في دورها المتعلق بالموازنة؟

نقاط القوة**	مؤسسات الإشراف والرقابة
معتدلة	السلطة التشريعية
ضعيف	الجهاز الأعلى للرقابة

\*\* تم احتساب نقاط قوة السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بمجموعة فرعية من الأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل مؤسسة من مؤسسات الإشراف والرقابة. وتم تصنيف متوسط النقاط الذي يتراوح من 0 إلى 33 بأنه ضعيف، والذي يتراوح من 34 إلى 66 بأنه متوسط، والذي يتراوح من 67 إلى 100 بأنه قوي.

وفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، بعد الإشراف على الموازنة الذي تقوم بها السلطة التشريعية في الأردن غير كافي لأنها:

1- لا يتاح لها الوقت الكافي لمناقشة الموازنة واعتمادها.

2- لا تعقد مناقشات علنية عن الموازنة يمكن للجمهور الإدلاء بشهادات حيالها.

ووفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، يتسم الإشراف على الموازنة الذي يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة في الأردن بالضعف للأسباب التالية:

- 1- لا يتمتع الجهاز بالاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية، حيث بإمكان السلطة التنفيذية إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة متى شاءت.
- 2- لا يمتلك الجهاز الموارد الكافية لمزاولة صلاحياته بشكل هادف.
- 3- لا يمتلك الجهاز قنوات الاتصال الكافية مع الجمهور.
- 4- لا يقوم الجهاز بإصدار تقارير عن خطوات المتابعة التي تتخذها السلطة التنفيذية لمعالجة توصيات تدقيق الحسابات.

#### التوصيات

يتعين على الأردن:

- نشر تقرير مراجعة نصف السنة على موقع شبكة الإنترنت الحكومي.
- إعداد تقرير موازنة المواطنين ونشره.
- زيادة شمولية تقارير مشروع موازنة السلطة التنفيذية، وبيان ما قبل الموازنة، وتقارير نهاية السنة، وتقارير تدقيق الحسابات.
- إتاحة الفرص للجمهور للإدلاء بشهادات حيال جلسات السلطة التشريعية المتعلقة بالموازنة.
- زيادة صلاحيات السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة بهدف تحقيق المزيد من الإشراف الشامل على الموازنة.